الأمم المتحدة
S/2025/592
مجلس الأمن
Distr.: General
22 September 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 18 أيلول/سبتمبر 2025 موجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم أن الاتحاد الروسي، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2025، سيعقد مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "منظمة الأمم المتحدة: تأملات في المستقبل". وستُعقد هذه المناقشة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

وفي هذا الصدد، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة والمذكرة المفاهيمية التي أعدّت لأغراض الجلسة المذكورة أعلاه (انظر المرفق) بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**

260925 260925 25-15133 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 18 أيلول/سبتمبر 2025 الموجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية أُعدّت للمناقشة المفتوحة التي سيجريها مجلس الأمن بشأن موضوع "منظمة الأمم المتحدة: تأملات في المستقبل"، في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2025

مقدمة

دخل ميثاق الأمم المتحدة حيز النفاذ في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945، إيذانا ببداية فصل جديد في عهد الدبلوماسية العالمية مع إرساء الأسس التي ستقوم عليها العلاقات الدولية في المستقبل. وقد آلى مؤسسو الأمم المتحدة على أنفسهم، مسترشدين بالإرادة السياسية والحكمة، "أن [ينقذوا] الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف". وبرهنوا على بُعد النظر وحس المسؤولية باختيارهم تنحية خلافاتهم الأيديولوجية جانبًا وإنشاء منظمة عالمية تتساوى فيها جميع الدول الأعضاء، كبيرة كانت أم صغيرة، في الحقوق والمسؤوليات. منظمةٌ عالمية تقوم في جوهرها على مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتسوية السلمية للنزاعات.

وقد نص الميثاق على مبادئ القانون الدولي وقواعده الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية من أجل صون وتعزيز السلام الدولي بناء على الحرية والمساواة في الحقوق وتقرير المصير والعدالة والأمن، ومن أجل تنمية العلاقات الودية والتعاون بين الأمم.

معلومات أساسية

ظلت الأمم المتحدة، على مدى ثمانية عقود، منبرا فريدا لا بديل له للحوار والدبلوماسية والتعاون بين الدول، على أساس الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة بين الدول. ولا يمكن المبالغة في سرد إنجازاتها: فقد أشرفت على عمليات إنهاء الاستعمار ودعمت تحقيق الاستقلال في أكثر من 80 مستعمرة سابقة، وعملت على ترسيخ حق الشعوب في تقرير المصير في القانون الدولي والممارسة الدولية. وعلى امتداد هذا المسار، قامت الأمم المتحدة أيضًا بتطوير القانون الدولي وعمليات حفظ السلام، وقدمت المساعدة الإنسانية، وساهمت في تحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد هذه الإنجازات مجتمعة على الأهمية الدائمة لتعددية الأطراف والنُّهج الجماعية في مواجهة التحديات العالمية.

وبمرور الوقت، توسعت الأمم المتحدة من حيث عضويتها وولايتها ونطاق عملها، حيث تصدّت لقضايا جديدة دون الإخلال برسالتها التأسيسية المتمثلة في: تعزيز السلام والنهوض بالتنمية المستدامة وتنسيق جهود الدول الأعضاء – – كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، قويها وضعيفها على حد سواء. وعلى الرغم من النزاعات المستمرة وأوجه اللامساواة المتفاقمة والتهديدات العالمية الناشئة، تواصل الأمم المتحدة توفير محفل أساسي للتعاون والعمل المشترك سعياً لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الميثاق.

واليوم، تواجه المنظمة تحديات متزايدة تختبر مصداقيتها وقدرتها على التكيف وشرعيتها. وتظل المواجهة بين الكتل والنزعة الأحادية وازدواجية المعايير والتفسير الانتقائي لمبادئ الميثاق تحت ستار ما يسمى "النظام الدولي القائم على القواعد" اتجاهات مقلقة في الوقت الحاضر. فهذه الممارسات تقوض

الثقة في تعددية الأطراف وتنال من مصداقية القانون الدولي. ومحاولات الاستعاضة عن القواعد القانونية المتفق عليها عالميًا بمفاهيم أحادية الجانب هي محاولات تتعارض مع روح الميثاق ونصه ومع إعلان مبادىء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لعام 1970، الذي يظل محوريًا في ضمان التنفيذ الكامل للميثاق. وفي الوقت نفسه، يزداد عمل الأمم المتحدة تعقيدا بسبب الجهود الرامية إلى تقويض طابعها الحكومي الدولي من خلال تضخيم دور جهات فاعلة غير حكومية ذات أهداف مشبوهة.

وفي هذا السياق، أصبح التضامن العالمي والعمل الجماعي أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولن نتمكن من تحقيق الرؤية المنصوص عليها في الميثاق والتي تتوخى: "جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة" إلا من خلال السعي إلى تحقيق التوازن العادل بين المصالح الوطنية المشروعة وتعزيز النظام العالمي للأمن الجماعي. ولا يزال الميثاق يتيح الأساس القانوني والسياسي للعلاقات الدولية، ولا يوجد بديل عملي لهذا الإطار. ويجب أن تظل حماية مقاصده ومبادئه، برمتها وبترابطها، مسؤوليتنا المشتركة. وبالتالي، فإن الاحتفال بالذكرى السنوية الثمانين ليس مناسبة لإحياء هذه الذكرى فحسب، وإنما أيضا دعوة رسمية لتجديد التزام جميع الدول الأعضاء بصون السلم والأمن الدوليين.

وتتيح المناقشة المفتوحة فرصة للتأكيد من جديد على أن الأمم المتحدة ليست من مخلفات الماضي، بل هي آلية فريدة من نوعها لا غنى عنها وقابلة للتكيف لمعالجة تحديات اليوم الأكثر إلحاحًا. وفي عالم تزداد فيه تعددية الأقطاب، يجب أن يتوسع دور الأمم المتحدة بدلاً من أن يتضاءل. واستعادة الثقة في المنظمة تتطلب من الدول الأعضاء التمسك بالمساواة في السيادة، والانخراط في تعاون حقيقي والسعي إلى إصلاح مسؤول لمنظومة الأمم المتحدة – مع احتفاظ الدول ذات السيادة بالدور القيادي دائماً. ولذلك ينبغي أن تنفذ "مبادرة الأمم المتحدة 80" التي أطلقها الأمين العام في امتثال تام للإطار الذي حددته الدول الأعضاء وبما يتوافق تماماً مع قراراتها ومقرراتها. ومن خلال ذلك، نكرّم إرث المؤسسين ونحافظ على دور الأمم المتحدة كمنبر أساسي لإيجاد أرضية مشتركة للأجيال القادمة. ومن الأهمية بمكان الحرص أيضا على عدم تقويض صلاحيات مجلس الأمن وعلى احتفاظ المجلس بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين على نحو ما توخاه مؤسِّسو الأمم المتحدة. وتقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن مسؤولية مميزة تفرض عليهم ترك خلافاتهم جانبا والعمل سويا لضمان الانتقال بسلاسة إلى نظام عالمي منصف.

أسئلة للمناقشة

1 – ما الذي يمكن القيام به لضمان تنفيذ الميثاق في مجمله وتطبيق مقاصده ومبادئه من منظور ترابطها؟

2 – ما هي التدابير الملموسة التي يمكن أن تساعد في التغلب على أزمة الثقة الحالية، وإحياء ثقافة الحوار وتعزيز روح الوحدة داخل المنظمة، ولا سيما في مجلس الأمن؟

3 – ما هي الرؤية الطويلة الأجل لمستقبل الأمم المتحدة بعد الذكرى السنوية الثمانين لإنشائها، بما في ذلك على خلفية "مبادرة الأمم المتحدة 80" التي أطلقها الأمين العام؟

الشكل

مناقشة مفتوحة. وجميع الدول الأعضاء مدعوة للمشاركة فيها.

مقدمو الإحاطات

الأمين العام، عن طريق التداول بالفيديو (يؤكد لاحقاً).